

مجلس الوزراء يعيّن أسر شهداء الواجب بالقصيم ويؤكد عدم المملكة على استئصال شأفة الإرهاب

المملوك يشدد على أهمية توفير كل ما يحتاجه الحاج من خدمات

التي صدرت عن الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية التي عقدت في القاهرة الأسبوع الماضي وما اتفق عليه وزراء الخارجية من معايير خاصة بالمسائل الموضوعية سواء أخذت سياسة أو هيئة قضائية ليكون المضوي عليها بتوافق الآراء وإذا لم يحدث يكون بقاعدة ثلاثي الأصوات للدول الحاضرة والمشاركة في التصويت.

وأكد المجلس حرص المملكة على دعم وتطوير العمل بالجامعة العربية اشتقاً من وثيقة العهد والاتفاق والتضامن بين قادة الدول العربية التي طرحتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وقتها واقفته عليها في القمة العربية الدورية التي عقدت في تونس في ٢٢ و ٢٣ مايو / أيار عام ٢٠٠٤ من الميلاد الموافق ١٤٢٥هـ.

وبين رئيس الثانة والأعلام الاستاذ ابراهيم بن ابيهين مدمني في بيانه لوكالة الانباء السعودية قبض الكلسة أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس بعد ذلك على قوى المباحثات التي أجراها مع فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس التي تناولت تطورات الاوضاع في المنطقة وفي مقدمتها تحولات القضية الفلسطينية.

ثم استعرض المجلس جملة من التقارير حول تطورات الوضع في المنطقة وهي ملخصاً الصدد أعرب المجلس عن تعازيه للجمهورية اليمنية في وفاة عدد من المواطنين اثر الانهيار الصخري في قرية القفيرة.

ورحب المجلس بالقرارات

واس (اليومي)

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود محفظة الله في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر اليابسة في مدينة الرياض. وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين عن ترحيب المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بحجاج بيت الله الحرام الذين يتقددون على البقاع الطاهر من كل فرج عميق إداء الركن الخامس من اركان الاسلام شددوا ابيه الله على أهمية توفير كل ما يحتاجه الحاج من خدمات ومساعدة الجهود والحرص على آداء الواجب تجاه ضيوف الرحمن لما في هذا العمل من الاجر الكبير والشرف العظيم لهؤلاء الابرار وأهلهما.

وبين رئيس الثانة والأعلام الاستاذ ابراهيم بن ابيهين مدمني في بيانه لوكالة الانباء السعودية قبض الكلسة أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس بعد ذلك على قوى المباحثات التي أجراها مع فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس التي تناولت تطورات الاوضاع في المنطقة وفي مقدمتها تحولات القضية الفلسطينية.

ثم استعرض المجلس جملة من التقارير حول تطورات الوضع في المنطقة وهي ملخصاً الصدد أعرب المجلس عن تعازيه للجمهورية اليمنية في وفاة عدد من المواطنين اثر الانهيار الصخري في قرية القفيرة.

ورحب المجلس بالقرارات

وزير الصحة بشأن مشروع
مذكرة تفاهم في المجالات
الصحية بين وزارة الصحة في
ال المملكة العربية السعودية
ووزارة الصحة في جمهورية
الصين الشعبية قرر مجلس
الوزراء تفويض الوزير أو من
يتبينه بالتباحث مع الجانب
الصيني لاعداد مشروع مذكرة
التفاهم المشار إليه في ضوء
الصيغة المرفقة بالقرار
والتوقيع عليه وذلك في إطار
اللجنة المشتركة المشكّلة
بموجب المادة «الثامنة» من
اتفاقية التعاون الاقتصادي
والتجاري والاستثماري والقفي
الموقعة بين البلدين الموقعة
عليها بالمرسوم الملكي رقم
١٤١٣/٧/٢١ وتناريخ
١٤١٣/٧/٢١ ونفع النسخة النهائية الموقعة
لاستكمال الإجراءات التفصيلية.

سادساً:
وأقر مجلس الوزراء على
تحفيظات بالمرجعيات الخاصة
عشرة، و«الرابعة عشرة»
وذلك على النحو التالي:

١- تعين الدكتور محمد بن
حمد بن حميد الفهد على وظيفة
«خبرير قانوني» بالمرتبة
الخامسة عشرة بوزارة البترول
والثروة المعدنية.

٢- تعين عبدالله بن صالح
بن عبد الله الحماد على وظيفة
مستشار للمشروعات الأندية»
بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة
الداخلية.

٣- تعين إبراهيم بن علي بن
محمد السعيد على وظيفة
«باحث علمي» بالمرتبة الرابعة
عشرة باليائسة العامة للمجود
العلمية والاقتراض.



خادم الحرمين الشريفين يتحدث إلى سمو ولد الهيد خلال جلسة مجلس الوزراء

ثانية: بعد الاطلاع على هذه الفقرة
الله في القضايا على هذه الفئة
المضاللة وكل من يتعاون مع
أفرادها أو يزورهم منها بما
يتسم به رجال الأمن وجميع
القطاعات العسكرية من قوة
вшاعرة وأمانة تجلت في
تعاملهم مع مختلف الأحداث.
وأشار وزير الثقافة والاعلام
إلى أن المجلس أصدر بعد ذلك
القرارات التالية:
أولاً:
وأيقنت مجلس الوزراء على
طلب صاحب السمو الملكي
الرئيس العام لرعاية الشباب
«البروتوكول» المشار إليه
تقوض سمه أو من يتبينه
بالتباحث مع الجانب البشري
في شأن مشروع الاتفاقية
والتوقيع عليهما في ضوء
الصيغتين المرفقتين بالقرار
ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه
لاستكمال الإجراءات التفصيلية.
ثانية:
بعد الاطلاع على ما رفعه
وزير المالية حول مشروع
التفاهم بين حكومة المملكة
العربية السعودية وحكومة الصين
لاستكمال الإجراءات التفصيلية.
ثالثاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه
وزير المالية حول مشروع
التفاهم بين حكومة المملكة
العربية السعودية وحكومة الصين
لتجيئ الإذواج الضريبي في
شأن الضرائب على الدخل ولمنع